مجلة
إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE

العدد الأول: مارس 2025

المقالات :

1- " تجربة التغيير السياسي في المغرب بين الانجازات والتحديات ما بعد دستور (2011) "
- هند خماسي

2- " حدود استقرار القاعدة الضريبية قراءة في المادة 212 من المدونة العامة للضرائب نموذجا "
- مجد عبد المنعم

3- " ابتكارات المستخدمين في ظل برامج الذكاء الاصطناعي "
- محمد مسلومي

4- " تأثير ظاهرة غسل الأموال على مناخ الاستثمار بالمغرب "
- توفيق محمون

5- " الهجرة بصيغة المؤنث: التحديات والممكنات مقاربة سوسيولوجية "
- مونيا حيدة.

majalatichkalate@gmail.com
(+212) 07 01 73 78 46

ISSN 3085-5055 المعيار الدولي
مديرة النشر و رئيسة التحرير: ذة. هند خماسي

مجلة
إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055

تأثير ظاهرة غسل الأموال على مناخ الاستثمار بالمغرب

الدكتور توفيق دحو
Dr. Taoufik DAHHOU
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء-سطات

ظهرت مجموعة من العوامل تعد تحديا يواجه الاستثمار في مختلف القطاعات، من بين أبرزها نجد البيروقراطية والمساطر الإدارية المعقدة، والتي ينغي على الفاعلين في مجال الاستثمار التعامل معها، من أجل الحصول على التراخيص التي تخول لهم السروع فب إنجاز مشاريعهم الاستثمارية.

تعرف ظاهرة غسيل الأموال بأنها عملية تحويل كميات ضخمة من الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية إلى أموال "نظيفة" وقابلة للتداول في النشاط الاقتصادي. كما يمكن تعريفها بأنها آلية تستخدم لإخفاء المصادر غير المشروعة للأموال. ويترتب على جريمة غسيل الأموال مجموعة من الآثار السلبية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع عجلة التنمية والاستثمارات المالية، وبالتالي انخفاض السيولة اللازمة للاستثمار. ومن ثم، يتم حرمان القطاعات الاقتصادية الحيوية من الاستثمارات التي تعود بالنفع على المجتمع.

لكن، من المهم الإشارة إلى أن هذه المنظومة تواجه تحديا يتمثل في ظاهرة غسل الأموال، مما يؤدي إلى ضياع موارد مالية هامة على خزينة الدولة.

مجلة إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة ظاهرة وغسل الأموال، في عنصرين:

- العنصر الثاني: هو أهمية البحث والتطرق لظاهرة غسل الأموال للوقوف على تأثيراتها على الاقتصاد الوطني في علاقتها بالاستثمار.
- العنصر الثالث: ويتمثل في اعتماد المغرب إصلاحات قانونية، تؤسس لأدوار المؤسسات في دعم الاستثمارات، على أساس محاربة الظواهر التي من شأنها التأثير على الاستثمار.

إشكالية الدراسة:

في سبيل تحليل ودراسة ظاهرتي التهرب الضريبي وغسل الأموال وعلاقتهما بالاستثمار، وكذا رصد التقاطع القائم بين سبل محاربة هاته الظواهر والإقلاع الاقتصادي، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الآتية:

كيف يمكن تحديد ظاهرتي التهرب الضريبي وغسل، من خلال الآليات المؤسساتية والقانونية المتاحة، وعمل على التصدي لها؟

إن بحثنا في إشكالية "الكيف" المطروح على مستوى الإشكالية، يتطلب منا البحث والتعمق في مجموع الآليات والممكنات القانونية والمؤسساتية والبشرية والمالية، والتي من خلالها يمكن معالجة هذه الإشكالية، وبالتالي فإن الإجابة عن هذه الإشكالية المركزية يقتضي أساسا تفكيكها إلى أسئلة فرعية تشكل الإجابة عنها تركيبا للإجابة عن الإشكالية المركزية.

وفي هذا الصدد، فإن الإشكالية المركزية تتجزأ عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تشكل تساؤلات الدراسة:

- ما مدى فعالية الإجراءات المعمول بها في تحديد ظاهرة غسل الأموال؟
- إلى أي حد يتم الوقوف على إشكاليات ظاهرة غسل الأموال والحد من تفاقمها؟
- ما هي الآليات المتبعة في التصدي لظاهرة غسل الأموال؟
- إلى أي حد يمكن للقضاء حماية الاستثمار؟

في نفس السياق، من الممكن أن نتطرق لمجموعة من المستويات، نهدف من خلالها في التفكير في الاقتصادي الوطني: والتطلع إلى إصلاحات هيكلية تساهم في الحد من تنامي ظاهرة غسل الأموال؟

خطة البحث:

إن ضرورة التطرق لموضوع تدخل مؤسسات الدولة في الوقوف على مدى تأثير ظاهرة غسل الأموال على الاقتصاد الوطني، من خلال تحديدها والعمل على محاربتها.

مع الاستعانة بمجموعة من النتائج النوعية والكمية، لتحديد حجم تأثير هاته الظاهرة على مناخ الاستثمار بالمغرب، على أساس مجموعة من الإجراءات التي تعمل على رصد الحالات. من أجل معالجة إشكالية قدرة السياسات العمومية على دعم الاستثمار بالبلاد، سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التقسيم الآتي:

مجلة
إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055

الفرع الأول: آثارظاهرة غسل الأموال على المستوى الاقتصادي.

الفقرة الأولى: اثار ظاهرة غسل الأموال على الاستثمار

الفقرة الثانية: آثار ظاهرة غسل الأموال على التضخم

الفرع الثاني: آثارظاهرة غسل الأموال على المستوى السياسي والاجتماعي.

الفقرة الأولى: الآثار السياسية لظاهرة غسل الأموال

الفقرة الثانية: الآثار الاجتماعية لظاهرة غسل الأموال

مقدمة

تعرف ظاهرة غسل الأموال بأنها عملية تحويل كميات ضخمة من الأموال المحصل عليها بطرق غير شرعية، إلى أموال نظيفة وقابلة للتداول في النشاط الاقتصادي، ويمكن أن نعرف ظاهرة غسل الأموال أيضا بأنها طريقة تستعمل لتغطية الطرق التي يتم كسب الأموال من خلالها. وينتج عن جريمة غسل الأموال مجموعة من الآثار السلبية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع عجلة التنمية والاستثمارات المالية، وبالتالي نقص السيولة اللازمة للاستثمار[1]، وعليه حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمارات النافعة للمجتمع.

بالإضافة إلى الاثار الاجتماعية، والتي تتمثل بالخصوص في انتشار تجارة المخدرات، وبالتالي حصول تدهور كبير في البنية الأساسية للمجتمع. دون أن ننسى الآثار السياسية، متمثلة بالخصوص في تأثير جريمة غسل الأموال على المصلحة العامة للدولة من الناحية السياسية لما تسببه من تهديد للاستقرار السياسي وتؤدي إلى نشر الفساد السياسي من خلال الاستعانة بغسل الأموال ونشرها ضمن القطاع الحكومي في الدول.

[1] عبد المولي سيد شوربجي: "عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، العدد 28 أكتوبر 1999، ص 327.

وتسعى الكثير من دول العالم إلى مكافحة غسل الأموال بكل الطرق والوسائل المتاحة والممكنة لحماية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وجريمة غسل الأموال من الجرائم التي تضر باقتصاد الدولة وقد ارتبطت بالجريمة لمنظمة، وانتشرت مع زيادة حجم التجارة الدولية ومفاهيم العولمة الحديثة، واتسع نطاقها ليشمل كل دول العالم.

الفرع الأول: آثار ظاهرة غسل الأموال على المستوى الاقتصادي

من النتائج السلبية لظاهرة غسل الأموال على المستوى الاقتصادي، نجد أنها تؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى ضعف الجاذبية بالنسبة للاستثمارات المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها الأجنبية. كما أن نجاح دخول الأموال المغسولة في دورة الاقتصاد الوطني يؤدي إلى حدوث تفاوت في نسق الإنفاق مع الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص السيولة اللازمة للاستثمار، وعليه حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمارات النافعة للمجتمع[2].

حيث إن خروج تلك الأموال المغسولة من الاقتصاد الوطني يؤدي بدوره إلى قلة توفر العملات الأجنبية، الأمر الذي يهدد احتياطيات الدولة لدى البنك المركزي من العملة الصعبة، كما يؤدي هذه الظاهرة إلى تدهور مستوى الإنتاج، نظرا لنمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي بمعدل أسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي[3].

من بين أخطر تجليات ظاهرة غسل الأموال، هي انهيار البورصات التي تستقبل الرساميل الناتجة عن جرائم الأموال، على اعتبار أن اللجوء إلى الحصول على الأوراق المالية من البورصة، ليس هدفه الاستثمار بل إتمام مرحلة غسل الأموال، ثم تباع الأوراق المالية مرة أخرى،

---

[2] عبد المولي سيد شوربجي: "عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، العدد 28 أكتوبر 1999، ص 328.

[3] - سهير إبراهيم: "ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة"، الجزء الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 20 – 21 إبريل 4993، ص 614.

ممـــا يـــؤدي إلـــى حـــدوث خلـــل فـــي ســـعر الأوراق الماليـــة عمومـــا فـــي البورصـــة ومـــن ثـــم انهيارهـــا بشـــكل مأساوي[4].

الفقرة الأولى: اثار ظاهرة غسل الأموال على الاستثمار

تخلـــف جريمـــة غســـل الأمـــوال آثـــار اقتصـــادية وخيمـــة، تـــنعكس علـــى النمـــو الاقتصـــادي ســـلبي، ممـــا يـــؤثر علـــى الـــدخل القـــومي وتوزيعـــه وعلـــى المـــدخرات الوطنيـــة وحركـــة الاســـتثمار"[5]. يتجلـــى ذلـــك بشـــكل واضـــح فـــي البلـــدان الناميـــة، حيـــث تـــؤثر الأمـــوال المتحصـــلة مـــن طـــرق غيـــر المشـــروعة علـــى الموازنـــة العامـــة للـــبلاد، ممـــا يـــؤدي الـــى حـــدوث زيـــادة في الطلـــب علـــى النقـــود، الأمـــر الـــذي يترتـــب عنـــه تقلبـــات في أسعار الصرف[6].

ينـــتج عـــن ظـــاهرة غســـل الأمـــوال هـــروب رؤوس الأمـــوال إلـــى الخـــارج، حيـــث يترتـــب عـــن تحويـــل تلـــك الأمـــوال المتحصـــلة مـــن طـــرق غيـــر مشـــروعة إلـــى الخـــارج نقـــص الـــدخل القـــومي، ممـــا يحـــرم الاقتصـــاد الـــوطني مـــن اســـتثمارها فـــي المشـــاريع المنتجـــة، بالإضـــافة الـــى تـــأثر حجـــم الاســـتثمارات، ممـــا يؤدي إلى نقص في الدخل القومي"[7].

مـــن جهـــة أخـــرى، فـــإن الأعمـــال المرتبطـــة بظـــاهرة غســـل الأمـــوال تـــؤدي إلـــى نقـــص الـــدخول الضـــريبية[8]، ممـــا يـــدفع الدولـــة إلـــى رفـــع قيمـــة الضـــرائب، أو إحـــداث ضـــرائب جديـــدة، الأمـــر الـــذي يترتـــب عنـــه زيـــادة الأعبـــاء الضـــريبية علـــى المســـتثمرين، فـــي حـــين أن الأنشـــطة غيـــر المشـــروعة لا تـــدخل فـــي دائـــرة الإلـــزام الضـــريبي، حيـــث ينـــتج عـــن ذلـــك المســـاس بمبـــدأ العدالـــة الضـــريبية، فضـــلا عـــن حـــدوث خلل في السياسة المالية، وانتشار الأزمات الاقتصادية، والبطالة، وتراجع معدلات النمو[9].

يتجلـــى هـــذا التـــأثير مـــن خـــلال اســـتعمال أمـــوال غيـــر مشـــروعة، حيـــث يـــؤدي هـــذا الأمـــر إلـــى ســـوء تقســـيم الـــدخل القـــومي، واتســـاع الهـــوة بـــين طبقـــات المجتمـــع المختلفـــة، والحـــد مـــن قـــدرة

4- شريف سيد كامل: "المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،1997، ص 41.
5- حمدي عبد العظيم: "غسيل الأموال في مصر والعالم"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 200، ص7.
6- سامي الشوا: "غسيل الأموال والاقتصاد الخفي"، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات العليا، العدد السابع يوليو 2002، أكاديمية مبارك للأمن، ص 251.
7 - سهير إبراهيم، "ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة"، الجزء الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، ص 218.
8 - عزت محمد السيد العمري: "جريمة غسل الأموال"، دار النهضة العربية، طبعة 2006، ص 215.
9 - محمد إبراهيم طه السقا: "الاقتصادي الخفي في مصر"، دون دار نشر، ط 1996، ص 57.

السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق الأهداف المختلفة للدولة[10]. مما لا شك فيه أن عملية غسل الأموال بنوعيها النقدي والعيني تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار[11].

يؤدي غسل الأموال إلى خروج جزء من الأموال الوطنية إلى الدول الأجنبية عبر القنوات المصرفية، مما يترتب عليه نقص حجم المدخرات على المستوى المحلي، وعدم قدرتها على مواكبة المتطلبات الاستثمارية المخطط لها"[12]. كما أن المؤسسات المالية التي تعتمد على الأموال غير المشروعة، تلعب دورا كبيرا في عرقلة المشاريع الاستثمارية. من هذا المنطلق يجب مراجعة دور البنوك، حيث إن تحويل هذه الرساميل يؤدي إلى حدوث خلل في السوق المالية ومشاكل في السيولة، والتي تؤثر بدورها على البنوك وينتج عنها العديد من الإفلاسات المصرفية[13].

تذهب في الغالب الأموال المحصل عليها بطرق غير مشروعة إلى شراء عقارات وتحف ومجوهرات، حيث يطلق عليها اسم الأموال العقيمة، على أساس أنها لا تنتج زيادة في القيمة المضافة للناتج القومي للبلاد، مما يجعل الدولة تستعين بالاستثمارات الأجنبية لردم الهوة بين حجم المدخرات المحلية والاستثمارات الاستشرافية وفقا لبرنامج اقتصادي وطني"[14].

كما أن ظاهرة غسل الأموال توجه الأموال إلى استثمارات معينة تنتج أرباحا لفئة بعينها دون أخرى، وبالتالي يؤثر على الاستثمارات، ويلحق بها أضرار جسيمة بقطاع الاقتصاد الذي سيتحمل هذه الخسائر"[15].

الفقرة الثانية: آثار ظاهرة غسل الأموال على التضخم

يعد غسل الأموال غير المشروعة، وادخالها إلى الاقتصاد الوطني، أمرا ذلك يؤدي إلى زيادة كمية النقود، وبالتالي ينعكس ذلك بشكل كبير على الإنفاق الاستهلاكي، وحدوث موجات تضخمية تتجلى في تدهور القدرة الشرائية للأفراد، وارتفاع للأسعار بشكل كبير مما يحقق

10 - خالد سعد زغلول حلمي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر"، مكتبة عين شمس، طبعة 1988، ص 384.
11 - أحمد بديع بليح: مرجع سابق، ص 118
12 - علي جمال الدين عوض: "عمليات البنوك من الوجهة القانونية"، دار النهضة العربية، طبعة 1981، ص 315
13 - عبد المولي سيد شوربجي: "النظم النقدية والمصرفية"، دار النهضة العربية، طبعة 1988، ص112
14 - خالد سعد زغلول: "الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سابق، ص 176.
15 - جلال أمين: "معضلة الاقتصاد الوطني"، دار مصر العربية للطباعة والنشر، القاهرة، طبعة 1994، ص 163.

مصالح اقتصادية لطبقة اجتماعية على حساب أصحاب الدخول المتغيرة، وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية الذين يصبحون ضحايا التضخم[16].

تؤثر ظاهرة غسل الأموال سلبيا على قيمة العملة الوطنية، وعلى معدلات التضخم، وتختلف خطورة الفعل باختلاف طرق وعمليات غسل الأموال، سواء النقدية أو العينية. تظهر تجليات ظاهرة غسل الأموال بنوعيها النقدي والعيني على قيمة العملة الوطنية[17]، يرتبط غسل الأموال النقدي غالبا بخروج الأموال المحصلة بطرق غير مشروعة من الدولة إلى الخارج.

تستعمل رؤوس الأموال غير المشروعة في الدورة الاقتصادية للبلاد، عن طريق ضخها في الاستثمار عبر مشروعات بعينها، وهذا يعني انخفاض الطلب على النقود الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يدفع مالكي رؤوس الأموال إلى الاحتفاظ بها خارج البلاد فينتج عن ذلك زيادة في عرض العملة الوطنية، بالمقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية، وحدوث العجز في ميزان المدفوعات. وقد يزيد من التأثير السلبي لعمليات غسل الأموال قيام الدول بتحرير تجارتها، وإلغاء القيود والحواجز على حركة التجارة الدولية[18].

إن ظاهرة غسل الأموال بنوعيها النقدي والعيني تؤدي إلى رفع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك لما يصاحب هذه العمليات من توظيف كميات كبيرة من الأموال التي تم تبييضها في التيار الاستهلاكي، الذي ينتج العشوائية في الانفاق[19]. حيث يترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث موجات تضخمية مصحوبة بتدهور القوة الشرائية للنقود[20].

16 - خالد سعد زغلول حلمي: مرجع سابق، 1988، ص 385.
17 - أحمد جامع: "اتفاقية التجارة العالمية"، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقية التجارة العالمية – الجات، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 14 – 15 دجنبر 1997، ص 64.
18 - سعيد سيف النصر: "عمليات غسيل الأموال ومواجهتها مصرفيا"، مجلة الدراسات العليا الصادرة عن أكاديمية مبارك للأمن 1999، ص 140.
19 - حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص 191
20 - خالد سعد زغلول حلمي، (ظاهرة غسيل الأموال ومسئولية البنوك في مكافحتها)، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، غرفة تجارة وصناعة دبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، طبعة 2001، ص 1371.

بسبب ظاهرة غسل الأموال، يصبح استخدام رؤوس الأموال السليمة صعبا مع استبدالها بأموال متحصلة من طرق غير شرعية، بحيث تتراجع عجلة التنمية الاقتصادية والاستثمارات المالية بالبلاد، الأمر الذي يؤثر كذلك بطريقة سلبية على قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي سينتج عنه مخاطر على تدفق الاستثمارات إلى البلاد، وكذلك ينعكس على تعامل المؤسسات المالية الدولية مع المؤسسات المالية المحلية، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل احتياجات التنمية.

الفرع الثاني: آثار ظاهرة غسل الأموال على المستوى السياسي والاجتماعي

يرجع سبب تنامي ظاهرة غسل الأموال، الى ضعف العمل على تشخيصها، الأمر الذي سيمكن من الحد منها كأجراء وقائي حيث إن الوقاية تعتبر أقل تكلفة من العلاج، وهي من القضايا الفاعلة التي ينبغي الاهتمام بها. حيث أحالت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية خلال عام 2021 ما مجموعه 43 ملفا على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط وعلى الوكيل العام[21].

من بين أسباب تنامي ظاهرة غسل الأموال نجد:

- تنامي ظاهرة الفساد الاداري والمالي، رغم وجود ترسانة قانونية جيدة من حيث التشريعات.
- عدم استحضار الوازع الديني والأخلاقي والاجتماعي، لدى البعض أدى الى تفشي الظاهرة بسبب الارباح المتحصلة من تلك الأعمال.
- ضعف النظام المصرفي، حيث كان له الدور الكبير في تنامي هذه الظاهرة، من خلال العمليات المصرفية وبيع العملات الاجنبية وكذلك القروض وعمليات البيع والشراء في السندات المالية.

[21] الموقع الاكتروني لجريدة هيسبريس، https://www.hespress.com/، أطلع عليه يوم 26 ابريل 2024، على الساعة: 13:50.

- قصور التنظيم الاقتصادي والاداري لعمليات الاستثمار المحلي والاجنبي في جميع قطاعات الاستثمار.
- عمليات التحويل المالي الالكتروني بين المصارف المحلية والأجنبية، استعمال المجال الرقمي لعدم وجود أدوات رقابة فاعلة لمتابعة هذه العمليات.

الفقرة الأولى: الآثار السياسية لظاهرة غسل الأموال

تلحق الآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال المستوى السياسي، حيث تصل الى حد تهديد الاستقرار السياسي للدول، بالإضافة الى نتشر الفساد السياسي عن طريق استعمال الأموال المتحصلة من عملية غسل الأموال ونشرها داخل الدورة الاقتصادية للبلاد. أما على المستوى الاجتماعي، فتؤثر جرائم تبييض الأموال على البيئة المجتمعية كاملة، فقد يؤدي نشاط غسل الأموال إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية، على اعتبار أن هناك وجود علاقة بين ظاهرة غسل الأموال والنشاطات الإرهابية والتطرف والعنف الداخلي[22]، فضلا عن نشاط المافيا ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول النامية، الأمر الذي قد يمس أمن واستقرار بعض الدول. بالإضافة الى استخدام الأموال المتحصلة من طرق غير مشروعة بعد تبييضها في تمويل وشراء الأسلحة لاستعمالها فيما بعد في الانقلابات العسكرية والسياسية على مستوى العالم. ومن تم تستخدم البنوك التجارية في الكثير من الدول تحويل الأموال من دولة إلى دولة اخرى واستعمالها عن طريق تأسيس شركات وهمية للقيام بأنشطة غير مشروعة، يكون الغرض منها تدبير الانقلابات، ليتم استهداف بعض الدول وتنفيذ عمليات تخريبية.

في نفس السياق، هناك بعض الأحزاب والفصائل السياسية في ربوع العالم تستعمل حصيلة أموال تجارة المخدرات، بالإضافة الى تزوير العملات النقدية من أجل تمويل عملياتها العسكرية ضد نظام الحكم، على أساس الصراع على السلطة السياسية في عدد من الدول التي اشتهرت بزراعة وتجارة المخدرات. إن ظاهرة غسل الأموال تعمل على تشويه المناخ الديمقراطي في

[22] - عبد المجيد محمود: "تحقيقات النيابة العامة مع الجماعات المحظورة وإدانتهم عن جريمة غسل الأموال"، جريدة الأهرام المصرية، العدد 131، السنة 2006.

المجتمعات، حيث يعمد المستفيدون من هذا الوضع على استثمار جميع ما لديهم لدعم وجودهم في الاستمرار في عملية غسل الأموال والاستمرار في مزاولة الأنشطة الإجرامية والاستفادة بما ينتج عنها من ثمار مالية[23].

الفقرة الثانية: الآثار الاجتماعية لظاهرة غسل الأموال

تساعد ظاهرة غسل الأموال على التباين الطبقي بين أفراد المجتمع، إضافة إلى وجود انعكاسات اجتماعية خطيرة لما يقع من سوء توزيع الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العنف والإرهاب والطلاق وغيرها، كما أنه يصنع منافسة غير مشروعة في السوق بسبب أن المجرمين ستتوافر لديهم أموال طائلة بخلاف باقي أفراد المجتمع الشرفاء، مما ينتج عنه حدوث خلل اجتماعي"[24].

هناك مجموعة من التكاليف الاجتماعية والمخاطر المرتبطة بغسل الأموال. فالحكومة تحتاج إلى رفع نفقاتها لمواجهة الجريمة، وزيادة نفقات الرعاية الصحية لمعالجة الإدمان، كما تعمل على نقل القوى الاقتصادية من السوق والحكومة والمواطنين إلى الأشخاص الذين يعملون في مجال غسل الأموال، ومن تم كانت القوى الاقتصادية التي تنتج من جرائم غسل الأموال له الأثر السيئ على المجتمع[25]. إذا قلنا إن ظاهرة غسل الأموال تتعلق بأموال غير مشروعة او متحصلة بطريقة غير قانونية، فإن يبقى محصورا بين عملية غسل الأموال وتهريبها للخارج.

---

[23] - السيد أحمد عبد الخالق: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، دار النهضة العربية، طبعة 1997، ص 3.
[24] - نائل عبد الرحمن صالح: "جرائم تبييض الأموال"، مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، الفترة 6-7 ماي 2001.
25 - محمد أحمد علي محمد عزيز: "لسياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، رسالة دكتوراه، ص 415.

مجلة
إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055

لائحة المراجع

-عبد المولي سيد شوربجي: "عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، العدد 28 أكتوبر 1999.

- سهير إبراهيم: "ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة"، الجزء الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 20 – 21 إبريل 4993.

- شريف سيد كامل: "المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،1997.

- حمدي عبد العظيم: "غسيل الأموال في مصر والعالم"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 200.

- سامي الشـــوا: "غسيل الأموال والاقتصاد الخفي"، بحث منشـــور بمجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، العدد السابع يوليو 2002.

- عزت محمد السيد العمري: "جريمة غسل الأموال"، دار النهضة العربية، طبعة 2006.

- خالد سعد زغلول حلمي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في ضـــوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصـــر"، مكتبة عين شمس، طبعة 1988.

- أحمد جامع: "اتفاقية التجارة العالمية"، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصـــادية في اتفاقية التجارة العالمية – الجات، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 14 – 15 دجنبر 1997.

- جلال أمين: "معضلة الاقتصاد الوطني"، دار مصر العربية للطباعة والنشر، القاهرة، طبعة 1994.

- حمدي عبد العظيم: "غسيل الأموال في مصر والعالم"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 2000.

- السيد أحمد عبد الخالق: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، دار النهضة العربية، طبعة 1997.

- أحمد حليبة: "التهرب الضـــريبي وانعكاســـاته على التنمية بالمغرب" أطروحة لنيل شـــهادة الدكتوراه الوطنية في القانون العام، سنة 2008/2007

- عبد المجيد محمود: "تحقيقات النيابة العامة مع الجماعات المحظورة وإدانتهم عن جريمة غســـل الأموال"، جريدة الأهرام المصرية، العدد 131، السنة 2006.

- الموقع الاكتروني لجريدة هيســـبريس، https://www.hespress.com/، أطلع عليه يوم 26 ابريل 2024، على الســـاعة: 13:50.